E/2020/44-E/C.16/2020/8

الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة التاسعة عشرة

(13-28 أيار/مايو 2020)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2020

الملحق رقم 24

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2020/44-E/C.16/2020/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية لعام 2020
الملحق رقم 24

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة التاسعة عشرة

(13-28 أيار/مايو 2020)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2020

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

عقدت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة دورتها التاسعة عشرة بصيغة جمعت بين مشاورات خطية واجتماعات غير رسمية عُقدت في 13 و 15 و 18 و 21 و 27 و 28 أيار/مايو 2020، باستخدام منصة افتراضية. وكان موضوعها العام "تعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، مع إشارة خاصة إلى جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

وكانت إحدى الرسائل الرئيسية التي وجهتها اللجنة هي أن العديد من البلدان قد لا تكون مستعدة لتنفيذ الأهداف بالحجم والسرعة المرجوَين لأن النظريات الاقتصادية للعقود الماضية تنتقص عموماً من قيمة القطاع العام وتُغفل المساهمة التي يمكن أن يقدمها القطاع إلى المجتمع متى جُهِّز بالقدرات الكافية والمهارات والعقليات الملائمة. كما أن مكافحة الفساد ما زالت تشكِّل شرطاً أساسياً لا غنى عنه للحوكمة الفعالة من أجل التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد لاحظت اللجنة أن الجائحة كشفت عما يحدق بالحكومات من مخاطر ويعتريها من مواطن ضعف من بينها، على سبيل المثال، عدم استعدادها لمواجهة الأزمات، وأوجه النقص التي تشوب بنياتها التحتية العامة واستثماراتها العامة، بما في ذلك النظم الصحية، وأوجه الاختلال في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالجائحة من شأنها أن تعيق تنفيذ الأهداف، ولا سيما في الحالات التي ينعدم فيها الوعي بها. وكشفت الجائحة كذلك عن أوجه التفاوت الاجتماعي، إذْ الفئات الضعيفة والفئات التي تُركت إلى أبعد حد خلف الركب هي أكثر مَن يتضرَّر بها، بما في ذلك فيما يتعلق بفرص العمل والحماية الاجتماعية.

وأوصت اللجنة باتخاذ الإجراءات اللازمة للاعتراف بالعاملين الأساسيين في القطاع العام، وتعزيز قدرات القطاع العام في تحقيق الأهداف، والاستثمار في القوة العاملة بالقطاع العام في المستقبل، وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الرقمية، وسد الفجوات الرقمية. وشددت اللجنة على أهمية تعزيز قدرات مؤسسات الدولة وإعادة إنشاء مؤسسات ذات مصداقية للحوكمة والإدارة العامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

ووجهت رسالة رئيسية أخرى مفادها أن الحكومات، عند سعيها إلى التصدي للجائحة والتخطيط للتعافي منها، ينبغي ألا تسعى إلى الاقتصار على العودة إلى اتباع الإجراءات والثقافات المؤسسية التي كانت قائمة من قبل. فالجائحة تمثِّل فرصة فريدة لوضع تصوُّر جديد لدور المؤسسات وتقرير السياسات، وتشجيع الأخذ بمعايير الحوكمة الجديدة والتحوُّل من الممارسات الماضية إلى مسارات مُحدثة للتحول تعزِّز القدرة على الصمود وتعجِّل بوتيرة العمل من أجل تحقيق الأهداف. فباتخاذ إجراءات جزِّيئة، يمكن إدخال تغييرات مُحدثة للتحوُّل على نطاق وبسرعة يفوقان بكثير ما كان تصوُّره ممكناً من قبل.

ولاحظت اللجنة أن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة كانت قد وُضعت موضع التجريب وأثبتت جدواها باعتبارها دليلاً لتحليل التحديات المعقدة في مجال الحوكمة وإقامة مؤسسات قوية صوب تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، على جميع المستويات، وفي سياقات البلدان، سواء المتقدمة النمو أو النامية.

وأكدت اللجنة كذلك أن بالإمكان التعجيل بوتيرة تحقيق الأهداف إذا أُدمجت هذه الأهداف في الميزانيات الوطنية ودون الوطنية، وخضعت هذه الأخيرة للتنفيذ الفعال. غير أن الميزنة المتعلقة بالأهداف

ما زالت في مراحلها المبكرة في معظم البلدان. فهذه التحديات تشـــتد بفعل محدودية ما يُتاح للمواطنين من فرص المشاركة في الميزنة ومحدودية قدرات المؤسسات الرقابية على مراجعة أداء الميزانية على نحو فعال.

وأعادت اللجنة التأكيد على أهمية دور الحكومات دون الوطنية في تحقيق الأهداف. وكما يتجلّى من جهود مكافحة هذه الجائحة في الوقت الراهن، فإن حكومات الدول والمقاطعات والبلديات كثيرا ما تكون الجهات المقدِّمة للخدمات من المســـتوى الأول في الســـعي إلى تحقيق الأهداف. ويتعين تكثيف الجهود المبذولة لتعزيز تمويل الحكومات المحلية وإدارة شـــؤونها المالية لتحقيق هذه الغاية، بطرق منها بذل جهود متضافرة على الصعيد العالمي للتصدي للتحديات الشديدة المتعلقة بالميزانية والمخاطر المالية التي تواجهها الحكومات على الصعيد دون الوطني في الوقت الراهن.

واعتمدت اللجنة مشـــروع قرار ومشـــروع مقرر لينظر فيهما المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي. وأعادت اللجنة أيضاً تأكيد مساهمتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020 فيما يتعلق بتعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي للتعجيل بتحقيق الأهداف.

[7 تموز/يوليه 2020]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها	6
	ألف – مشروع قرار يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده	6
	باء – مشروع مقرر يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده	10
	جيم – مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	11
الثاني –	تنظيم الدورة	12
	ألف – أعمال الدورة	12
	باء – جدول الأعمال	12
	جيم – انتخاب أعضاء المكتب	13
الثالث –	تعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة	14
	ألف – حكومة المستقبل وقواها العاملة في القطاع العام	14
	باء – تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة واستعراض النتائج	17
	جيم – التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة .	20
	دال – الميزنة من أجل أهداف التنمية المستدامة	22
	هاء – التدريب والتوعية من أجل أهداف التنمية المستدامة	26
الرابع –	أعمال اللجنة في المستقبل	29
المرفق الأول		
	قائمة الوثائق	30
المرفق الثاني		
	مراسلات واجتماعات إلكترونية غير رسمية عُقدت خلال الدورة التاسعة عشرة	31

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

1 - توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها التاسعة عشرة

إنَّ المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراريه 12/2018 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018 و 26/2019 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2019 وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأنّ تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس اتّباعُ نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ يؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[(1)]،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 327/69 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2015 الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية للتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[(2)]، التي دخلت حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005،

---

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 197/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، الذي سلمت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 228/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 236/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن تنمية الموارد البشرية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020، الذي أدركت فيه ما لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من آثار غير مسبوقة، بما في ذلك تعطيلها الشديد لحياة المجتمعات والاقتصادات، وللسفر والتجارة على الصعيد العالمي، وما لها من أثر مدمِّر على سبل عيش الناس، وأكدت مرة أخرى التزامها الكامل بعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة،

وإذ ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها،

1 - *يحيط علما* بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها التاسعة عشرة[3]، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة بشأن بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، بما يشمل تعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقا لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020؛

2 - *يدعو* اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030[4] في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

3 - *يرحب* بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجددا أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

تعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

4 - *يكرر تأكيد* الدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ويدعو المؤسسات إلى استحداث طرق عمل أكثر إبداعًا ومرونة وتكاملًا تحقيقا لهذه الغاية، ويلاحظ أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة؛

(3) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2020، الملحق رقم 24* (E/2020/44).

(4) قرار الجمعية العامة 1/70.

5 - *يشير* إلى أهمية تنفيذ خطة عام 2030 في الوقت المحدد لها، ويحث الحكومات على معالجة ما يعتري المؤسسات من أوجه الضعف الهيكلي والإجرائي التي قد تعوق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، والسعي إلى إجراء إصلاحات جريئة في مجال السياسة العامة للتعجيل بتحقيق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة؛

6 - *يؤكد* أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، والتخفيف من حدة ما لجائحة كوفيد-19 من آثار اجتماعية واقتصادية ومالية ضارة على جميع المجتمعات هي أمور تستلزم معالجة أوجه عدم المساواة العميقة الموجودة في العديد من البلدان، مما قد يتطلب من المؤسسات على جميع المستويات أن تؤدي دوراً أكبر في تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذها، بوسائل منها إعادة التوزيع بصورة أكثر فعالية وبرامج الحماية الاجتماعية، والنظم الضريبية والإدارة الفعالة، والتدابير الخاصة للقضاء على جميع أشكال التمييز وآثارها السلبية المتفاقمة، لا سيما ما يترتب منها على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا؛

7 - *يرحب* بتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الرقمية في تقديم الخدمات العامة في إطار التصدي للجائحة، ويدعو إلى التعجيل إلى حد كبير بوتيرة ما يُبذل من جهود لمعالجة الفجوات الرقمية في تيسير الربط بشبكات النطاق العريض العالية السرعة بتكلفة ميسورة وتحسين مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وتبادل المعارف الذي تتيحه الحكومات، بما في ذلك في أوساط الفئات المحرومة وفي المناطق الريفية والنائية، لضمان الحصول على الخدمات العامة على أساس المساواة بين الجميع، وبناء القدرة على مواجهة الأزمات وعدم ترك أي أحد خلف الركب، مع احترام الحق في الخصوصية؛

8 - *يؤكد من جديد* الحاجة إلى إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة[5]، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018، على جميع المؤسسات العامة ودعما لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

9 - *يشجع* اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة لتفعيل المبادئ، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد، على نحو شامل، وبالتعاون جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

10 - *يحيط علماً* بمبادرة اللجنة الرامية إلى ربط مجموعة من المؤشرات بكل مبدأ من المبادئ، بغية الإسهام في تدعيم الأساس التحليلي الذي يُستند إليه في تقييم أثر سياسات الإصلاح على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، والعمل مع المنظمات الإقليمية على تطبيق تلك المبادئ؛

(5) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، الملحق رقم 24* (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع باء، الفقرة 31.

11 - *يشجع* الحكومات على التعجيل بوتيرة العمل المبذول لزيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة، وإنشاء أطر شفافة لتنظيم المشتريات العمومية باعتبارها أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة، وتعزيز آليات المراقبة الوطنية، من قبيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، إلى جانب المؤسسات الرقابية المستقلة الأخرى، حسب الاقتضاء، في مراجعة حسابات أداء الميزانية، ولإدماج الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة في صميم العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني باعتماد ممارسات لرصد استخدام الموارد المالية العامة والإبلاغ عنه دعماً للأهداف، من قبيل تحديد وتتبع المساهمات في الميزانية لكل هدف على حدة؛

12 - *يرحب* بما تواصل اللجنة القيام به من أعمال من أجل تعزيز قدرات مؤسسات الدولة وإعادة إنشاء مؤسسات ونظم ذات مصداقية للحوكمة والإدارة العامة في حالات البلدان المتأثرة بالنزاعات، ويتطلع إلى زيادة مشاركة اللجنة في تعزيز الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في هذه الحالات ومساهمتها في عمل لجنة بناء السلام؛

13 - *يؤكد* أن بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات يتطلب اكتساب فهم شامل لنطاق وقدرات القوة العاملة في القطاع العام، ويشجع البلدان على معالجة ما يعتري القوة العاملة في القطاع العام من ثغرات، بما فيها الثغرات في المهارات الرقمية، في سياق استراتيجيات الموارد البشرية والتنمية الوطنية، بما في ذلك السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بطرق منها تعزيز برامج التدريب ذات الصلة، والتعلم من الأقران وتبادل الممارسات الجيدة داخل البلدان وفيما بينها، وإتاحة التدريب الأساسي بشأن الأهداف لجميع العاملين في القطاع العام؛

المتابعة

14 - *يطلب* إلى اللجنة أن تتدارس، في دورتها العشرين المقرر عقدها في الفترة من 12 إلى 16 نيسان/أبريل 2021، موضوع دورة المجلس لعام 2021 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 وأن تقدم توصيات بشأنه، وأن تسهم في استعراض تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛

15 - *يدعو* اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة؛

16 - *يطلب* إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

17 - *يطلب أيضا* إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقا للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

18 - *يطلب كذلك* إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

باء - مشروع مقرر يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

2 - إن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، إذ تضع في اعتبارها موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021، توصي المجلس باستعراض واعتماد مشروع المقرر التالي:

مواعيد الدورة العشرين للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وجدول أعمالها المؤقت

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يقرر أن تُعقد الدورة العشرون للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من 12 إلى 16 نيسان/أبريل 2021؛

(ب) يعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة بصيغته الواردة أدناه:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - الجوانب المتعلقة بالحوكمة والإدارة العامة لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021.

4 - حوار مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

5 - تدعيم الأساس التحليلي الذي يُستند إليه في سياسات الإصلاح القائمة على مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة.

6 - إدماج أهداف التنمية المستدامة في الميزنة وإدارة الشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

7 - المشتريات العامة المستدامة في عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة.

8 - أثر جائحة كوفيد-19 على العاملين الأساسيين في القطاع العام.

9 - بناء مؤسسات قوية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

10 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين للجنة.

11 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها العشرين.

(ج) يقرر وجوب الاستمرار في إعداد الوثائق التي تدعم جدول الأعمال المؤقت من خلال أساليب العمل المتبعة في اللجنة.

جيم - مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

3 - تود اللجنة أن توجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المساهمة التي قدمتها في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020 بشأن موضوع تعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي أحيلت إلى رئيس المجلس بصفته رئيس المنتدى السياسي الرفيع المستوى في 18 آذار/مارس 2020[6].

4 - وكانت إحدى الرسائل الرئيسية التي وجهتها اللجنة هي أن العقلية المنغلقة ما زالت تعوق تنفيذ الأهداف تنفيذاً شاملاً وتعطِّل العمل المبذول لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. كما أن العديد من البلدان ليست مستعدة لتنفيذ الأهداف بالحجم والسرعة المرجوَين لأن النظريات الاقتصادية في العقود الماضية تنتقص عموماً من قيمة القطاع العام وتُغفل المساهمة التي يمكن أن يقدمها القطاع إلى المجتمع متى جُهِّز بالقدرات الكافية والمهارات والعقليات الملائمة. وما زالت مكافحة الفساد تشكِّل شرطاً أساسياً بالغ الأهمية للحوكمة الفعالة للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

5 - ولئن كانت جائحة كوفيد-19 قد تؤدي إلى انحسار ما تحقق من الأهداف في المدى القريب، فإن أوجه التصدي للجائحة تشير أيضاً إلى قدرة الحكومات على اتخاذ خطوات استثنائية لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. ويتطلب العمل المعجَّل لتحقيق ذلك مبادرات الإصلاح ذات المسار السريع القائمة على الإنجازات المبتكرة، والإصلاحات التدريجية التي تستهدف تحقيق نتائج تراكمية طويلة الأجل.

6 - وتشمل العوامل المحرِّكة والمحفزات للعمل المعجَّل والمسارات الكفيلة بالتغيير من أجل إنجاز الأهداف الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والحكومات الإلكترونية والمفتوحة، وتقديم الخدمات الشاملة، والتدريب، وأخلاقيات القطاع العام، والشفافية، والمشاركة العامة، والابتكار. وعلى المستوى دون الوطني، يمكن التعجيل بالجهود المبذولة لعدم ترك أي أحد خلف الركب وذلك بالأخذ بنهج اللامركزية، والتنمية المحلية، وتعزيز تمويل الحكومات المحلية، وإدارة الشؤون المالية، والشفافية، والمساءلة، والمشاركة العامة.

7 - وتدارست اللجنة موضوع عام 2020 من منظور الحوكمة والإدارة العامة، مع مراعاة مسألة حكومة المستقبل وقواها العاملة في القطاع العام. وترد الملاحظات واستنتاجات الرئيسية للجنة في الفصل الثالث-ألف.

(6) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/25956CEPA_contribution_to_2020_HLPF.pdf.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - أعمال الدورة

8 - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره 45/2001، من 24 خبيراً يعيّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وعملاً بقرار المجلس 3/2020 بشأن ترتيبات العمل المنقحة لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020 ودورات هيئاته الفرعية، والمقرر 206/2020 بشأن تمديد العمل بالإجراءات المتبعة في اتخاذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومع مراعاة الظروف السائدة المتصلة بتأثير جائحة كوفيد-19 على ترتيبات العمل لدورة المجلس لعام 2020 والحلول التكنولوجية والإجرائية المتاحة في الفترة المؤقتة، عقدت اللجنة دورتها التاسعة عشرة من خلال المراسلات والاجتماعات الإلكترونية غير الرسمية في الفترة من 13 إلى 28 أيار/مايو 2020 (انظر المرفق الثاني).

9 - واعتمدت اللجنة مشروع تقريرها عن الدورة في 28 أيار/مايو 2020.

باء - جدول أعمال

10 - كان جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة كما يلي:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - تقرير غير رسمي عن أنشطة اللجنة وأعضائها في الفترة ما بين الدورات.

4 - الجوانب المؤسسية لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020.

5 - حوار مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

6 - الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة: تطبيق المبادئ واستعراض النواتج.

7 - حكومة المستقبل وقواها العاملة في القطاع العام.

8 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة.

9 - المسائل الناشئة في مجال الإدارة المالية العامة والميزنة من أجل أهداف التنمية المستدامة.

10 - التدريب والتوعية من أجل أهداف التنمية المستدامة.

11 - جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة.

12 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة عشرة.

11 - وتيسيراً للمداولات، نظرت اللجنة في البند 4، الجوانب المؤسسية لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020، إلى جانب البند 7، حكومة االمستقبل وقواها العاملة في القطاع العام.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

12 - شغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال دورتها التاسعة عشرة:

الرئيسة:

جيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)

نواب الرئيسة:

علي حمزة (ماليزيا)

لويس ويلمان (هولندا)

موني بيزاني (فنزويلا)

المقرر:

غيرت بوكارت (بلجيكا)

الفصل الثالث

تعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ألف - حكومة المستقبل وقواها العاملة في القطاع العام

مواطن الضعف الهيكلي التي كشفت عنها الجائحة

13 - كشفت الجائحة عن مواطن ضعف هيكلي في المؤسسات لا يمكن إغفالها، وأظهرت أن بالإمكان اتخاذ تدابير جرِّيئة كفيلة بالتغيير لتحقيق الأهداف. وأكدت اللجنة، استناداً إلى مساهمتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020، أن التحديات التي كانت ماثلة أمام القطاع العام قبل ظهور الجائحة أصبحت أكثر شيوعا وتجلِّياً مما كانت عليه. فقد كشفت الجائحة عما يحدق بالحكومات من مخاطر ويعتريها من مواطن ضعف، من بينها على سبيل المثال، عدم استعدادها لمواجهة الأزمات، وأوجه النقص التي تشوب بنياتها التحتية العامة واستثماراتها العامة، بما في ذلك النظم الصحية، وأوجه الاختلال في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالجائحة من شأنها أن تعيق تنفيذ الأهداف، ولا سيما في الحالات التي ينعدم فيها الوعي بها، وكشفت كذلك عن أوجه التفاوت الاجتماعي، إذْ الفئات الضعيفة والفئات التي تُركت إلى أبعد حد خلف الركب هي أكثر مَن يتضرَّر بها، بما في ذلك فيما يتعلق بفرص العمل والحماية الاجتماعية.

14 - وتشكِّل الجائحة جرس إنذار لتأهُّب القطاع العام لإدارة الكوارث والأزمات، وهو أمر تفتقر إليه بلدان كثيرة. وتتطلب الاستجابة في ذلك الصدد تخطيطاً كافياً، وميزانيات تشغيلية لإدارة الكوارث، والربط بالإنترنت وتكنولوجياتها، علاوةً على النظم الصحية والهياكل الأساسية اللازمة.

15 - وقد أظهرت الجائحة أن قدرة المؤسسات على الصمود والقدرة على تحديد التهديدات المحدقة بصحة الإنسان وسلامته والمبادرة إلى التصدي لها بسرعة وحزم هي أمور ذات أهمية محورية. وألقت اللجنة الضوء بوجه خاص على أهمية دور السلطات والمجتمعات المحلية، التي تعمل بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، سواء في مجال التصدي للأزمات أو التنفيذ الجاري المراعي لسياق الأهداف.

16 - وتشكِّل أوجه الضعف الهيكلي والإجرائي التي تعتري المؤسسات مخاطر كبيرة على الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وتنال أيضا من التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف، بما في ذلك الجهود المبذولة للحد من أوجه عدم المساواة في العديد من البلدان. وتؤكد الجائحة كذلك الدور المحوري للمؤسسات الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على جميع المستويات القادرة على مواجهة التحديات المعقدة والملحَّة في مجال الحوكمة على نطاق جميع مجالات الأهداف.

17 - وأثبت أشكال التصدي للجائحة أنه باتخاذ إجراءات جرّيئة، يمكن إدخال تغييرات مُحدثة للتحوُّل على نطاق وبسرعة يفوقان بكثير ما كان تصوُّره ممكناً من قبل. وينبغي ألا تستهدف الحكومات الاقتصار على العودة إلى اتباع الإجراءات والثقافات المؤسسية التي كانت قائمة من قبل عند سعيها إلى التصدي للجائحة والتخطيط للتعافي منها. فالجائحة تمثِّل فرصة فريدة لوضع تصوُّر جديد لدور المؤسسات وتقرير

السياسات، وتشجيع الأخذ بمعايير الحوكمة الجديدة والتحوُّل من الممارسات الماضية إلى مسارات مُحدثة للتحول تعزِّز القدرة على الصمود وتعجِّل بوتيرة العمل من أجل تحقيق الأهداف.

18 - ويكتسي الأخذ بنهجَي الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره أهمية أساسية لتعزيز اتساق السياسات وتقرير سياسات متكاملة على المستويات الوطنية ودون الوطنية وعلى نطاق جميع القطاعات. وينبغي أن تقترن هذه النهج بتعزيز تعبئة مختلف مجموعات الجهات صاحبة المصلحة والتآزر معها، وبالأخص في سياق عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويمكن أن تكون الإجراءات المتخذة لتعزيز الحوكمة المتعددة المستويات في الوقت الحقيقي، مع مراعاة التحول الهيكلي المستمر، أمرا جوهريا في هذا الصدد. ويتعين أن تتولى المؤسسات المختصة إدارة هذه العلاقات بفعالية رغم أن وجود عقد اجتماعي قوي يجلب فائدة كبيرة في التخفيف من حدة الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

19 - ونتيجةً للجائحة، يجري التركيز مجددا على التحديات والفرص المتصلة بالعولمة والتضامن والترابط في العالم في خضم تزايد الضغوط على التعاون المتعدد الأطراف. ولذا فإن بناء وإصلاح المؤسسات العامة ينبغي أن يُنظر إليهما في هذا السياق، مع تركيز الاهتمام على زيادة التعاون بين المناطق والبلدان.

العاملون الأساسيون في القطاع العام والاقتصاد غير الرسمي

20 - ينبغي إيلاء اهتمام خاص للعاملين الأساسيين في القطاع العام والاقتصاد غير الرسمي. ففي سياق هذه الجائحة العالمية، اتضح أن العاملين في الخطوط الأمامية في بلدان كثيرة تُبخس قيمتهم، ويتقاضون أجورا زهيدة، ويُستثنون من المشاركة الكاملة في نُظم الحماية الاجتماعية. وتوجد تحديات مماثلة لذلك تضر بالعاملين في جميع مناحي الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك التحديات التي تُعتبر أساسية للسيطرة على الجائحة وإدارة آثارها.

21 - ويستدعي الهدف المتوخى من عدم ترك أي أحد خلف الركب إيلاء اهتمام خاص في عملية تقرير السياسات العامة لاحتياجات العاملين التعاقديين والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي الذين يتضررون أكثر من غيرهم من فقدان مصادر الدخل، علاوةً على الاستبعاد من التدابير المتعلقة بالحوافز الحكومية والدعم الاجتماعي. وقد يكون من شأن تدابير التعافي التي تغفل احتياجات العاملين التعاقديين والعاملين في القطاع غير الرسمي أن تقوِّض التماسك الاجتماعي وإعاقة التقدم في تنفيذ خطة عام 2030. ولذا ينبغي التأكيد مجددا على اتخاذ تدابير خاصة لمعالجة أوجه عدم المساواة والقضاء على جميع أشكال التمييز وآثارها السلبية المتفاقمة.

الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز قدرات القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

22 - يتعين أن تشمل الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز قدرات القطاع العام لتحقيق تلك الأهداف رسم صورة واضحة وكاملة عن القوة العاملة في القطاع العام. ويتعين توسيع نطاق نمط التفكير الذي ينتهجه المستشارون والممارسون في مجال السياسات إزاء القوة العاملة في القطاع العام. ولتقديم صورة كاملة عن بناء المؤسسات لتحقيق الأهداف، قد يكون من المفيد تعريف القوة العاملة في القطاع العام بعبارات عامة تتجاوز مفهوم موظفي الخدمة المدنية الذي يرد في كشوف المرتبات العادية ليشمل جميع مقدمي الخدمات العامة، على جميع المستويات، بمن فيهم العاملون التعاقديون وغيرهم ممن يتقاضون أجورا من الخزانة العامة، بصرف النظر عما إذا كانوا موظفين حكوميين أم لا.

23 - وأبرزت اللجنة أن اكتساب فهم واسع لذلك من شأنه أن يعزز تقييم قدرات القوة العاملة في القطاع العام وأن يقدم صورة أوفى عن قدرات القطاع ومساهمته في تنفيذ الأهداف، بطرق منها ترتيبات التعاون التي تُبرم مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويمكن أن توضع الاستراتيجيات اللاحقة المتعلقة بتنمية القوة العاملة في القطاع العام ضمن سياق تنمية الموارد البشرية واستراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف. وينبغي أن يراعي هذا التخطيط للقوة العاملة في القطاع العام ملامح القطاع العام والاتجاهات والديناميات السكانية الوطنية.

24 - وكما أظهرته الجائحة، سيتعين أن تكون القوة العاملة في القطاع العام في المستقبل أكثر مرونةً وأفضل تدريباً وأحسن استعدادا مما عليه لإدارة حالات الطوارئ أو الصدمات أو الأزمات وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. ومن المتوقع أيضا أن تصبح الحكومات، بالعمل عن بعد، الذي يجمع بين ترتيبات العمل المرنة والتعاقدية، علاوةً على الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين، أقدر على التكيُّف والابتكار مما هي عليه لتلبية الاحتياجات الحالية والناشئة.

توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الرقمية في تقديم الخدمات العامة والتعجيل إلى حد كبير باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفجوات الرقمية

25 - أدت الجائحة إلى توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الرقمية في تقديم الخدمات العامة. غير أنه يتعين التعجيل إلى حد كبير باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفجوات الرقمية. فطبيعة العمل آخذة في التغيُّر في الكثير من البلدان بسبب التطور التكنولوجي السريع الذي أدت الأزمة إلى تسريع وتيرته أكثر من ذلك. وأصبحت الحكومات، بما لديها من منصات رقمية قوية وأدوات رقمية، أحسن تجهيزاً مما كانت عليه لمواصلة تقديم الخدمات العامة أثناء الأزمة. ويتضح ما تؤديه التكنولوجيات الرقمية، من منصات التداول الشبكي إلى الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة إلى التشغيل الآلي، من دور في التخفيف من المخاطر وإدارة الاستجابة العامة.

26 - غير أن الاستفادة من الحكومة الإلكترونية في الجهود الرامية إلى معالجة الآثار المستمرة الناجمة عن الجائحة، وعدم ترك أحد خلف الركب، والحد من أوجه عدم المساواة، هي أمور تتطلب التعجيل إلى حد كبير باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفجوات الرقمية داخل البلدان وفيما بينها. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لتحسين الهياكل الأساسية للاتصالات والكهرباء في الكثير من البلدان، مع قيام الحكومات بتسهيل إمكانية الربط بشبكة الإنترنت العالية السرعة بأسعار ميسورة، وتحسين مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وتبادل المعارف.

27 - ويتحدد تأثير الحكومة الإلكترونية في تحقيق الأهداف عموماً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، منها ما يتعلق، على سبيل المثال، بظروف التعلُّم أو إمكانية الحصول على الماء وخدمات الصرف الصحي في سياق مكافحة المرض. وينبغي النظر في الاستثمار في الحكومة الإلكترونية وما يتصل بها من هياكل أساسية ومعارف وقدرات في سياق الاستراتيجيات والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة.

28 - وأشارت اللجنة إلى أن القوة العاملة في القطاع العام ستظل متأثرةً بما يحدث من تطورات في مجال الذكاء الاصطناعي وظهور تكنولوجيات جديدة. ويتعين بناء قدرات ومهارات جديدة من أجل تسخير تحليل البيانات، وعلم البيانات، والأفكار المتعمقة السلوكية في تقرير السياسات في قطاعات من قبيل التعليم والصحة. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن يؤدي الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات إلى إحداث تحوُّل

في أسواق العمل وتعطيلها إلى حد كبير، مما قد تترتب عليه آثار هامة بالنسبة للفئات المهنية المعنية بتقديم الخدمات العامة.

29 - ويتعين التوسع في توضيح القواعد المنظِّمة لمسائل خصوصية البيانات وملكية البيانات والتحليلات وتقرير السياسات الخوارزمية. ونظراً لطابع الإنترنت كمورد عالمي من الموارد العامة، فإن التسريع بوضع معايير مشتركة في هذا المجال قد يكون مفيداً. وستبرز الحاجة إلى رقابة مستقلة تكفل استبقاء الثقة في الحكومة الإلكترونية وفي الوقت نفسه احترام مبدأ التفويض في إقامة الولاية القانونية على استخدام البيانات.

مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة

30 - لقد وُضعت مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة موضع التجريب (انظر E/2018/44، الفقرة 31) وأثبت جدواها لمستقبل الحكومات. وتُبرز المبادئ التي أقرها المجلس في قراره 12/2018، الحاجة إلى تحسينات مستمرة تتسم بالحس العملي في قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي، من أجل تحقيق الأهداف إلى جانب التغييرات المحدِثة للتحول اللازمة للتعامل مع الجائحة، وعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المبادئ مرتبطة بمجموعة من الاستراتيجيات التي شاع استخدامها في تفعيل الحوكمة الفعالة والمستجيبة للاحتياجات، والتي نال الكثير منها الاعتراف والتأييد على مر السنين في مختلف منتديات الأمم المتحدة وقراراتها ومعاهداتها.

31 - وقد أتاحت الجائحة فرصة لاختبار الأساس المنطقي الذي تستند إليه تلك المبادئ في الحالات التي تؤثر على أشخاص حقيقيين وعلى حياتهم، وإجراء دراسة مباشرة لمدى أهمية المبادئ لما يتخذه الممارسون في الميدان من إجراءات. وتبيَّن أنها مبادئ مهمة للغاية في جميع السياقات. فمن الواضح مثلاً أن جميع البلدان تجني منفعة من الاستثمار في القدرات المتعلقة بالسياسة العامة والتخطيط، وإدارة المخاطر، وتقرير السياسات المتكاملة، والحكومة الإلكترونية وتقديم الخدمات المراعية للسياقات والمتمحورة حول المواطن.

32 - وفيما يتعلق باتخاذ المبادئ إطاراً لتحليل النسيج المؤسسي للبلدان، برزت دروس عديدة في هذا الصدد. فهذه المبادئ يمكن أن تشكِّل دليلاً في عملية الانتعاش وتحدد الوضع الطبيعي الجديد لإدخال إصلاحات للسياسة العامة ينصب فيها التركيز على تحقيق التنمية المستدامة وإحراز نتائج فعالة في مجال الحوكمة.

باء - تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة واستعراض النتائج

التعاون مع المنظمات الإقليمية

33 - لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مصلحة مشتركة في تعزيز الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، لا سيما وأن ذلك يشكِّل أداةً قوية في إحداث التحولات اللازمة لتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030. وعلاوةً على ذلك، تمثِّل الحوكمة الفعالة أحد العوامل التمكينية للتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي، وهما أساسيان في تحقيق استراتيجيات إنمائية متكاملة والتصدي للتحديات الخطيرة العابرة للحدود.

34 - ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل إقليمية أفريقية في موضوع الحوكمة الفعالة من أجل التنمية

المستدامة، في بريتوريا في الفترة الممتدة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وكانت حلقة العمل الإقليمية، التي عُقدت في إطار متابعة الدورة الثامنة عشرة للجنة، موجهةً خصيصاً لدعم جهود البلدان في المضي قدماً في تقييم الثغرات في تطبيق المبادئ على الصعيد المؤسسي[7]. وقد انفردت حلقة العمل المشتركة تلك بفائدتها نظرا لتواؤم ما يتعلق من الجهود المبذولة في مجال بناء المؤسسات بخطة عام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، ولأهمية المبادئ لهدف المنطقة الأساسي الطويل الأمد المتمثل في تمتعها بمؤسسات قادرة وقيادات كفيلة بإحداث التغيير على جميع المستويات.

35 - ومن النتائج الهامة التي تمخضت عن حلقة العمل إبداء التزام ببدء العمل بشأن إجراء دراسة أساسية عن حالة تطبيق المبادئ في جميع أنحاء أفريقيا. وترمي الدراسة إلى تحديد تجارب الحكومات في أفريقيا وحالة استعدادها لتطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في السياقات الوطنية. وستُتخذ الدراسة أداةً لتقديم توصيات إلى الحكومات في أفريقيا باتخاذ خطوات نحو بناء مؤسسات عامة تكون قادرة على الصمود وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، وتبادل أفضل الممارسات المؤسسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومن المتوقع أن تقدَّم الدراسة إلى رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المزمع عقده في أوائل عام 2021.

36 - وتتوافق المبادئ أيضا مع نمط التفكير الراهن في لجنة شؤون الحوكمة العامة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإطارها المتعلق بالإدارة العامة السليمة، ومع ميثاق الخدمات العامة للجماعة الكاريبية. ومن شأن زيادة التعاون مع هذه المنظمات وغيرها من المنظمات الإقليمية، مثل الأمانة العامة الإيبيرية - الأمريكية، أن يسهم في تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة. ومن شأن هذا التعاون أن يساعد كذلك في تعزيز الروابط، عند الاقتضاء، بين الجهود الوطنية الرامية إلى بناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وبين عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، وتبادل المعلومات بشأن تطبيق المبادئ.

37 - ومن شأن إقامة علاقة مع اللجان الإقليمية والمنسقين المقيمين أن تكون مجدية أيضا فيما يتعلق بالتوعية بشأن المبادئ على جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة وفيما بين النظراء الوطنيين. ويمكن أن يتمثل أحد الأهداف الهامة في إيجاد سبل لجعل المبادئ جزءاً من ثقافة عمل الأفرقة التي تقدم الدعم لتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الخاصة بالبلدان المهتمة بالأمر.

البيانات والمؤشرات

38 - نظرت اللجنة في تحديد نموذج لفهم المؤشرات على شتى مستويات التحليل، ونمط للتفكير في المؤشرات المتعلقة بتأثير المبادئ في التنمية المستدامة، ومساهمة الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام، وبالقيام، على المستوى التشغيلي، بتوفير الدعم للهياكل والعمليات. غير أن اللجنة قررت، اعتباراً للطابع المفصل الذي يتسم به الموضوع، إرجاءَ النظر في تلك المؤشرات إلى دورتها العشرين، ودعوةَ فريقها العامل غير الرسمي إلى مواصلة دراسته هذه المسألة خلال الفترة المقبلة الممتدة بين الدورتين.

39 - وسيرتبط سؤال أولي يُطرح على الفريق بالبيانات والمؤشرات اللازمة. فثمة انطباع في أوساط أعضاء اللجنة مفاده أن هذا المجال قد يكون خاضعا لهيمنة المكاتب الإحصائية، مما يؤدي إلى مؤشرات

(7) انظر https://publicadministration.un.org/africa_regional_workshop/.

متفق عليها رسمياً تكون مدعومة جيدا بالبيانات ولكنها أحياناً ما تفتقر إلى سند منطقي كبير بالنسبة لمقرّري السياسات. ومن المسلَّم به أيضا أن المتطلبات الإضافية لجمع البيانات والإبلاغ قد يكون من الصعب استيفاؤها في حدود الموارد الحالية. وينبغي النظر بشكل فعلي في تعزيز الشفافية وتحسين عرض البيانات الحالية. وينبغي أن يُضطلع بعمل اللجنة المتعلق بالمؤشرات بالتعاون مع الخبراء في مجالات السياسة العامة ذات الصلة وخبراء البيانات، كالخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية.

40 - وينبغي أن يستند هذا العمل إلى أعمال فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة ومبادرات أخرى، حسب الاقتضاء. فاللجنة يمكن أن تستفيد بوجه خاص من تجربة فريق برايا فيما يتعلق بالتحديات المختلفة في المنهجية الإحصائية. وعلى وجه التحديد، فإن اعتماد إطار لضمان جودة البيانات متفق عليه دولياً يمكن أن يساعد الفريق العامل غير الرسمي في فرز المؤشرات ومجموعات البيانات المحتملة، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

41 - ويسود اعتراف بين أعضاء اللجنة بأن بعض أبعاد الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة قد يكون من الصعب قياسها وأن هياكل الحوكمة وعملياتها ليست ساكنة. وعلاوةً على ذلك، يوجد العديد من الأدوات المتاحة لقياس الحوكمة. ويتعين إيلاء قدر من الاهتمام لتوحيدها، فيما بين المناطق وداخلها، في المجالات التي يجدر إجراء مقارنات دولية فيها.

مذكرات إرشادية للاستراتيجية

42 - اعتباراً لتكاثر الآليات والأدوات في ميدان الحوكمة الواسع النطاق، قد توجد قيمة في زيادة مواءمة الإرشاد لمساعدة البلدان في ما تبذله من جهود في مجال بناء المؤسسات على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ولقد بدأت بعض الأعمال المتعلقة بتجميع وتوسيع ما لجماعات الممارسين العالميين من معارف جماعية في شكل سلسلة من المذكرات الإرشادية للاستراتيجية من أجل تفعيل المبادئ. ونظراً لضرورة التعجيل باتخاذ إجراءات لتعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي من أجل إنجاز أهداف التنمية المستدامة، ولأن الحوكمة حُدِّدت في *تقرير التنمية المستدامة لعام 2019* بأنها العامل الأول من العوامل الأربعة للإجراءات الكفيلة بالتغيير، فقد يكون إحراز تقدم أسرع وتيرةً مفيدا في ذلك.

43 - وتشير التجارب إلى وجوب وضع عملية واضحة المعالم لتشجيع توخِّي الدقة التقنية وضمان أن تُعتبر أي مذكرات إرشادات من هذا القبيل تصدر عن اللجنة ذات أهمية ومصداقية في أوساط مستشاري شؤون السياسات والممارسين في مجموعة واسعة من السياقات الإنمائية. وينبغي أن يستند إعداد واستخدام المذكرات على الطلب، بمشاركة الخبراء الرائدين في الميادين ذات الصلة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

44 - وتبيِّن المسودة الأولية للمذكرات الإرشادية للاستراتيجية السبل الممكنة لدعم الممارسين في تنفيذ الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف. ويُعتقد أن المذكرات تشير إلى أداة مفيدة يمكن ربطها بتدريب القوة العاملة في القطاع العام، بطرق منها التماس الحلول الرقمية من أجل الوصول إلى جمهور عالمي.

جيم - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة

إقامة مؤسسات قوية كعنصر حاسم لبناء السلام

45 - يشكِّل إقامة إدارة عامة تتمتع بمقومات البقاء جزء أساسي من بناء السلام على الأمدين المتوسط والبعيد. وقد تطرّقت اللجنة في دورات سابقة إلى المسائل التي تعترض العديد من الحكومات والهيئات التي تعاني في وجودها حالةً تنطوي على مخاطر من التوتر اللاحق لانتهاء النزاع، حيث تجعل التهديدات بانعدام الأمن والعنف والأشكال الموروثة من الظلم وانعدام الثقة تحقيقَ الحوكمة الفعالة أمرا بالغ الصعوبة. ويُضاف إلى هذه المسائل الآن جائحة كوفيد-19 وآثارها على الفئات الضعيفة أصلاً.

46 - وقد أصبحت فكرة أن المرء يمكن أن يميِّز مرحلة ما قبل النزاع ومرحلة ما بعد انتهائه تطرح إشكالات متزايدة. فقد طرأ تغيير كبير على طبيعة النزاعات العنيفة طيلة العقدين الماضيين، فأصبحت النزاعات أكثر تعقيداً مما كانت عليه، وتشمل العديد من الجهات الفاعلة غير التابعة للدول على فترات طويلة الأمد. وتؤكد هذه الحالات قصور النُّهج التقليدية بمفردها في مجال بناء الدولة، وتوجه الانتباه مجددا إلى إعادة بناء الإدارة العامة باعتبارها عنصرا حاسما لبناء السلام على الأمدين المتوسط والطويل.

47 - وتكتسي المؤسسات العامة أهمية حاسمة في تشجيع الأخذ بنهج متكاملة لتحقيق أهداف إنمائية طويلة الأمد في مواجهة التحديات الملحة. ويتطلب اتباع نهج متوازن إيلاء الاهتمام لوضع تدابير قصيرة الأمد، مثل ضمان الأمن وإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مع مراعاة الاعتبارات التي هي أطول أمداً مثل منع نشوب النزاعات، وإشراك المجتمعات المحلية، والدبلوماسية المتعددة المسارات، وتنمية القدرات المحلية، وتحديات الهجرة.

48 - وعناصر الحوكمة الفعالة في البلدان المتأثرة بالنزاعات لا تختلف عموماً عن العناصر التي تنطبق على حالات أخرى. فتطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة قد يكون أهم من غيره في الحالات التي تبدو فيها المبادئ بعيدة للغاية من أن تشكِّل المعيار السائد. وكثيراً ما تكون المبادئ التوجيهية أفيد من القواعد في السياقات المتأثرة بالنزاعات، وقد تكون للتوجيه العملي بشأن كيفية تطبيق المبادئ أهمية حاسمة في هذا الصدد. وقد يؤدي ذلك الأمر إلى توسيع نطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يمكن أن يشكِّل قوة حافزة لبناء السلام.

المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19

49 - تعاني عدة بلدان هشة من مشاكل ترتبط بالجهات المسلحة من غير الدول أو السيادة المتنازع عليها، علاوةً على الجماعات المستبعدة أو المعزولة التي يُحتمل أن تمارس العنف. ويوجد خطر كبير من أن يجعل نقص الهياكل الأساسية اللازمة للتصدي للجائحة، علاوةً على عمليات الإغلاق ورَقْمَنة العمل، الفئات السكانية الضعيفة أشد ضعفا مما هي عليه. وقد يتفاقم هذا الوضع بفعل التحول نحو أشكال أكثر استبداداً من الحكم والنزعة الانتهازية السياسية المتوخى منهما تعزيز قوة التحالفات والنُّخب.

50 - وقد يؤدي التباعد البدني أيضاً إلى فرض حواجز كبيرة على الأنشطة الحكومية في مناطق النزاع، بما في ذلك في مجالات حفظ السلام، ومفاوضات السلام، والتسريح، ونزع السلاح، مع تفاقم المشاكل الصحية الطويلة الأجل لدى السكان المحتمل أصلاً أن تكون لديهم متاعب صحية خطيرة. وتطرح الجائحة تحديات

أخرى في معالجة الأبعاد الجنسانية للنزاعات، بما في ذلك العنف الجنساني، ولا سيما العنف العائلي. وتشكّل محدودية أوجه التصدي لآثار الجائحة على المهاجرين واللاجئين مصدر قلق آخر، ولا سيما ما تواجهه هذه من صعوبات في سبل الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية إضافةً إلى تحديات أخرى مستمرة.

51 - وقد تتوافر خيارات بديلة وناجعة، وقد توجد في بلدان أخرى نُهج يمكن أن تقدم دروسا مفيدة. فعلى سبيل المثال، قد تتيح التدابير التي تَسعُ الجميع في مواجهة الجائحة فرصة لتكوُّن شعور بين الفئات السكانية المتضررة بأن الشمولية مبدأ توجيهي هام من مبادئ الحكم. وطرأت تغييرات هائلة على طرق العمل في بعض البلدان، سمحت باعتماد قنوات جديدة للتعامل مع الناس وتوسيع نطاق الخدمات العامة، شريطة أن يتسنى إيجاد سبل للوصول إلى جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك أشدها فقرا وأكثرها ضعفاً.

التأكيد المتجدد على تعزيز الحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي

52 - يكتسي تعزيز المسؤولية الوطنية وتعزيز الحوكمة على جميع المستويات أهمية محورية، حيث يتعين الاضطلاع بتدخلات على جميع المستويات لمعالجة الحالات المتأثرة بالنزاعات. وحتى في الحالات التي يؤخذ فيها بقدر كبير من اللامركزية، يجب أن تكون الحكومة المركزية قوية أيضا. ومع ذلك، لم يُدرس بالقدر الكافي دور الحوكمة المحلية في الحالات المتأثرة بالنزاعات. ويتمثل أحد أسباب ذلك في تعدد المسائل المثيرة للقلق، وتشمل التوسع الحضري، والبطالة، والجريمة، والتسريح، ومراعاة حساسيات النزاع، والانتماء العرقي.

53 - ويمكن أن تؤدي الحوكمة المحلية الفعالة وتقديم الخدمات العامة الجيدة النوعية على الصعيد المحلي، باعتبارها عنصراً أساسياً في الجهود الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني وإدماج المجتمعات المحلية في صميم المجتمع ككل، دورا حاسما في بناء الثقة وتعطيل استراتيجيات التجنيد التي تتبعها الجماعات المسلحة. ويمكن أيضا أن تكون الحكومات المحلية قنوات لبناء السلام بين المجتمعات المحلية ولتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ولذا تتطلب الجهود المنسقة والجيدة التخطيط الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومات المحلية مزيدا من الاهتمام في المناطق المتأثرة بالنزاع.

54 - وستكون لاتباع النهج المراعية للسياقات في العمل مع السلطات المحلية وإنشاء مسارات مباشرة توصل إلى أشد المجتمعات ضعفاً قيمةً أكثر مما لاستيراد نماذج وموظفين خارجيين. فإدخال تحسينات متواصلة مرنة وعملية المنحى على قدرات الحوكمة المحلية، والتعلم من الأخطاء، وانطباعات المجتمعات المحلية، ستسهم كلها في تحقيق أهداف أطول أمداً. ويمكن أن تتيح آليات الحوار الشامل تحديداً فرصاً للتعبير عن التظلمات المتعلقة بجودة الخدمات العامة، وأن توجه رسالة هامة إلى السكان بأن علة وجود السلطات الحكومية هي للجميع، ولو في حالة عدم الاستعانة بها. وينبغي أن يكون اللجوء إلى هذه الآليات متاحاً لسكان العواصم والفئات المهمشة القاطنة في المناطق الريفية أو النائية.

المالية العامة ومسألة التدفقات المالية غير المشروعة

55 - يعتمد العديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات على جهات فاعلة خارجية للحصول على التمويل، ويسود قلق مفاده أن البلدان المانحة حوَّلت وِجهة الدعم نحو الأهداف القصيرة الأجل بدلاً من تقديمه لأنشطة بناء المؤسسات على الأمد الطويل التي قد تبدو أنها أبعد منالاً. وتطرح إدارة أموال حفظ السلام تحدياً خاصاً، إذْ قد يعتريها نقص في الموارد منذ انطلاق العمليات، ثم تشهد تدفقا هائلا منها في وقت لا تجري فيه الموافقة على الوظائف. ولذا يتعين توخي قدر أكبر من المرونة في استخدام الموارد، بما في ذلك ضمن

عمليات حفظ السلام، من أجل زيادة فعاليتها وحُسن توقيت الاستجابة للأوضاع التي تكون سريعة التغيُّر في بعض الأحيان.

56 - ومن العناصر التمكينية الأساسية لإعادة بناء الإدارة العامة الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، والتهرب من دفع الضريبة، وغسل الأموال، وكلها عوامل تحوِّل مسار الأموال عن الخزانة العامة وتمس بتقديم الخدمات العامة الأساسية. وتكتسي التدفقات المالية غير المشروعة أهمية خاصة في سياق جائحة كوفيد-19، الذي قد تُمارَس فيه ضغوط قوية لإعادة تخصيص الموارد لأغراض الرعاية الصحية والمساعدة الاقتصادية. ولا بد من امتلاك الأدوات اللازمة لتتبع مسار التمويل واعتراض التدفقات المالية غير المشروعة.

57 - وبالإضافة إلى ذلك، تتوقف الإدارة المالية العامة الفعالة على عملية إنشاء إطار مالي قوي، وهي عملية قد تصبح في بعض الحالات معقدة إلى حد يؤدي بالبلدان إلى الانزلاق مجددا إلى النزاع عن غير قصد. ومن المهم أيضا الإقرار بأن التدفق الرسمي للأموال على الورق لا يشكل إلا جزءاً من تدفقات الموارد الفعلية في مناطق النزاع، وأن تقييد استخدام التدفقات غير المشروعة أكثر مما هي عليه يمكن أن يكون خطيراً في بعض المواقع.

دال - الميزنة من أجل أهداف التنمية المستدامة

إدماج أهداف التنمية المستدامة في نُظم الميزنة الوطنية

58 - يتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة على ما إذا كانت الأهداف مُدمجة في الميزانيات أم لا ومدى فعالية تنفيذ تلك الميزانيات. والميزانية الموجهة نحو تحقيق هذه الأهداف تكون منظَّمةً وفقا للأهداف وغاياتها ومؤشراتها. وتنطوي على عرض غايات في مخصصات الميزانية وتقاريرها يكون صريحا وقابلاً للقياس، علاوةً على إدماج الأهداف في صميم عملية الميزانية بجميع مراحلها. ولدمج الأهداف في عمليات الميزنة الوطنية مزايا شتى، منها تحسين اتساق الميزانية، وزيادة المساءلة، وزيادة قابلية الميزانيات الوطنية للمقارنة.

59 - وتمثل الميزنة الموجهة لأهداف التنمية المستدامة تحولا عميقا، ذلك أنها تتطلب تقديم تنازلات تتعلق بالإنفاق، وإعادة النظر في الجهات التي ينبغي أن تشارك في عملية الميزانية، وكيفية التعامل مع مختلف أصحاب المصلحة، وكيفية تحقيق التوازن بين أولويات مختلفة. وفي الوقت الراهن، ما زالت الميزنة الموجهة لتلك الأهداف في مراحلها الأولى. وعلى الرغم من إعلان عدة بلدان في استعراضات وطنية طوعية اعتزامها إدماج الأهداف في عمليات الميزنة، لم تُحدد إلا قلة منها سبب أهمية ذلك أو كيفية تنفيذه.

60 - وتطرح عوامل متعددة تحديات أمام تعزيز الميزنة الموجهة للأهداف. فهناك تحديات تقنية ترتبط بوضع تصنيف للميزانية الموجهة للأهداف وتحديد فئات الإنفاق التي يمكن ربطها بالأهداف أو الغايات؛ وتعديل التعميمات المتعلقة بالميزانية لتضمينها الأهداف؛ وإعداد قوائم مرجعية لصياغة الميزانية؛ والإبلاغ عن تنفيذ الميزانيات الموجهة للأهداف، من بين أمور أخرى. ومما له أهمية خاصة في ذلك الصدد بناءُ القدرات في مجال الميزنة وقياس الأداء، ووضع توقعات للإيرادات، وفهم القيود المالية، وتحليل البيانات. ومن المسائل الهامة تحسين توافر البيانات والنظم الإحصائية.

61 - ولإحراز تقدم في الميزنية الموجهة للأهداف، فإن أبسط الحلول وما يُحتمل أن يكون أسرعها بالنسبة لمعظم البلدان قد يتمثل في إعادة تنظيم النُظم المتعلقة بميزانيات أداء البرامج، حيث تُستخدم هذه النظم. ويمكن أيضا ربط الأهداف بسهولة أكبر بالميزانيات في حالة وجود استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. وفي

البلدان التي لا تأخذ بالميزنة المتعلقة بأداء البرامج، فإن المهمة قد تتمثل في إنشاء نظام جديد للميزنة مرتبط بتنفيذ الأهداف.

62 - ويوجد تحدٍّ آخر هو أن النظم الحالية المتبعة في إعداد ميزانيات أداء البرامج في أقل البلدان نموا لا تحقق أهدافها في كثير من الأحيان. وقد يكون من المفيد في هذه الحالات وضع تصميم جديد لنُظم الميزنة الوطنية لإضفاء مزيد من الفعالية والمساءلة والشفافية عليها مع تضمينها غايات ومؤشرات وطنية من الأهداف.

63 - ويمكن اتباع نهج أطول أمدا في وضع تصنيفات محددة للنفقات المتصلة بالأهداف. وبما أن الأهداف لا تشمل جميع مهام الحكومة، فقد يكون من المستصوب اعتماد تصنيف للميزنة الموجهة للأهداف إضافةً إلى تصنيفات الميزانية الوظيفية الحالية أو التصنيفات المعاد تصميمها وذلك لإبراز النفقات المتصلة بالأهداف بشكل أوضح. ومن شأن طبيعة نظام الإدارة المالية العامة، وقدرات الإدارة العامة، وطلب الوزارت التنفيذية وأصحاب المصلحة على المعلومات المتعلقة بالميزنة الموجهة للأهداف أن تؤثر جميعها في النهج المتبع.

64 - وعند إعداد الميزانية الموجهة للأهداف، يمكن أن تستفيد البلدان من نماذج وأدوات التشخيص والإدارة، من قبيل تقييم إدارة المالية العامة، وتحليل النفقات وعمليات استعراضها، والتخطيط على الصعيدين الوطني والقطاعي، وأطر الإنفاق المتوسط الأجل، والتحليل المتعلق بالجهات صاحبة المصلحة، ونُظم إدارة الأصول العامة، وإدارة خزانة الحساب الوحيد، ونُظم الشراء الإلكتروني. وينبغي أن يُسترشد في اتخاذ القرارات بالمشاورات الشفافة والمفتوحة التي تجري مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

تعزيز شفافية المالية العامة

65 - تتيح شفافية الميزانية وإجراء حوار مفتوح وجامع بشأن الميزانيات للحكومات أن تبرر على نحو أفضل خيارات السياسة العامة، وأن تُبلغ عن الآثار المتوقعة، وتبيِّن كيفية مواءمة الإجراءات مع أهداف والتزامات السياسة العامة المحلية. والأغلبية العظمى من البلدان لا تقدم بيانات عن النفقات مصنفة حسب نوع الجنس أو العمر أو الدخل أو المنطقة الجغرافية، مما يعوق تحليل أثر السياسات المالية على مختلف الفئات في سياق عدم ترك أحد خلف الركب. وبالإضافة إلى ذلك، لا تقدم بلدان كثيرة منها معلومات عن نفقاتها الضريبية أو معلومات عن أنشطتها شبه المالية العامة، مع تحديد أسباب مباشرة هذه الأنشطة والمستفيدين المقصودين بها.

66 - ويشكِّل توقيت وجودة المعلومات المقدمة وسهولة استعمالها من قِبل الجهات صاحبة المصلحة عوامل هامة أيضاً في ضمان توخِّي الشفافية الفعالة في الميزانية. ويمكن أن يساعد في ذلك وضع نُظم أفضل للبرمجة والتخطيط والتقييم، إلى جانب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

67 - وقد تطرح الجائحة تحديات أخرى أمام شفافية الميزانية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، حيث إن الحكومات تسارع إلى تغيير أولوياتها، وتنقيح ميزانياتها، وإعادة تخصيص مواردها، وإعادة مواءمة سياساتها المتعلقة بالضرائب والإنفاق. وفي بعض البلدان، تم الالتفاف حول الهيئات التشريعية الوطنية، وعُلِّقت إجراءات الميزانية المعمول بها، وكثيرا ما يكتنف الغموض إدارة الصناديق الخاصة للتصدي

للأزمات. وقد يكون من الصعب أيضا تتبع التدابير المالية التي تُتخذ في حالات الطوارئ لأن البلدان غالباً ما تبدي قدرا من الشفافية في تنفيذ الميزانية أقل مما تبديه في تخطيطها.

68 - وينبغي أن تكون جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بجهود التصدي للجائحة شفافة تماماً لتمكين الجمهور من المشاركة والتمحيص. فقد بدأت تظهر أمثلة على شفافية الميزانية والمشاركة العامة، تستخدم كثيرا الأدوات والتكنولوجيا الرقمية لنشر معلومات بالغة الأهمية عن السياسات والبرامج والإنفاق، وتيسير المشاركة العامة، وتحسين تقديم الخدمات.

69 - وقد يؤدي ما يرتبط من سوء إدارة الأموال العامة والممارسات الخفية بالإنفاق في حالات الطوارئ إلى تحريف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن مساره. وينبغي أيضاً معالجة مسألة توسيع سلطة الدولة دون ضوابط وموازين كافية، علاوةً على اشتداد خطر الفساد في ظل غياب دولة تؤدي مهامها، وذلك لضمان المساءلة وتنفيذ عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعزيز المشاركة العامة في الميزنة

70 - يستتبع تحسين الميزنة في سياق أهداف التنمية المستدامة إطلاع الهيئات التشريعية، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والمجتمع المدني، وعموم الجمهور، على ما يتصل بالأهداف من أولويات الميزانية وسياساتها وتنفيذها. ويتطلب ذلك أيضا التعامل مع الجهات صاحبة المصلحة على نطاق جميع الحكومات، وعملية الميزانية بجميع مراحلها، بطرق تكون خاضعة للمساءلة.

71 - وتتيح شفافية الميزانية والإلمام بأدواتها المشاركة العامة في عملية الميزانية بجميع مراحلها. ففي العديد من البلدان، يطرح المواطنين تساؤلات متزايدة بشأن الميزانيات؛ والتواصل مع البرلمانيين، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والجهات الأخرى المعنية بتحليل الميزانية المتصلة بالأهداف؛ وإعداد الميزانيات المعروضة على المواطنين؛ والاستعانة بالمعلومات المتعلقة بالميزانية للتحقق من مدى تواؤم خطط التنمية الوطنية مع الأهداف، وتقييم آثار الميزانية على أوجه عدم المساواة، وتوجيه السياسات والممارسة.

72 - وينبغي أن تشمل الرقابة البرلمانية تحليلاً ورصدا نقديَين لمخصصات الميزانية من أجل تنفيذ الأهداف. فالمشرِّعون في كثير من البلدان يحتاجون إلى معلومات أفضل مما هي عليه والمزيد من المعارف والقدرات اللازمة لمناقشة المحتوى الموضوعي للميزانيات والإشراف عليه. ويمكن كذلك تعزيز قدرة المجتمع المدني بالجهود الرامية إلى تشجيع الإلمام بالشؤون المالية وبالميزانية.

73 - ويمكن دعم النهج التشاركية المنحى المتبعة في الميزنية بتشريعات سليمة تجعل نتائج المشاورات العامة ملزمة بشروط معينة. وحيث إن البلدان تسعى جاهدةً إلى تعزيز مشاركة المواطنين في عملية الميزانية، فإن من المهم أيضا أن ندرك على نحو أفضل أثر المشاركة العامة على مخصصات الميزانية وتنفيذها.

دعم الحكومات دون الوطنية

74 - تواجه الحكومات دون الوطنية تحديات شديدة ترتبط بالميزانية والمخاطر المالية. فالحكومات الوطنية تقوم بتخفيض التحويلات من الميزانية، وإيرادات الحكومات دون الوطنية المعتادة من المصادر الخاصة تقلصت إلى حد كبير. وبالنسبة للسلطات المحلية التي لديها القدرة على الاقتراض، فإن سبل حصولها على رؤوس الأموال ستكون أصعب وأكثر تكلفة مما هي عليه. وقد تضطر الحكومات دون

الوطنية في ظل الظروف الراهنة إلى إجراء تخفيضـــات مؤلمة في نفقاتها وتســـريح موظفي القطاع العام، مما قد يزيد من تفاقم الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة ويقوِّض تنفيذ الأهداف.

75 - وتواجه الحكومات دون الوطنية أيضـاً تحديات خاصـة تتعلق بقدراتها البشـرية والإدارية في بعض السـياقات. ولذا من المهم تعزيزُ المعايير الأسـاسـية للإدارة المالية العامة، وتوسـيع نطاق القدرات التقنية للموظفين المشـتغلين بالموازنات المالية، وتحسـين الشـفافية على الصـعيد المحلي، مع تركيز الاهتمام بوجه خاص على عمليات الشراء الموجه للهياكل الأساسية المحلية.

76 - ويمكن أن تشـمل الجهود المتضـافرة المبذولة على الصـعيد العالمي لدعم الحكومات دون الوطنية تسـهيلات الإقراض المقدَّمة من صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي لضـمان السيولة في قطاع الاقتراض دون الوطني، علاوةً على تقديم المسـاعدة المباشـرة للإنفاق على الخدمات الأسـاسـية على الصـعيد دون الوطني، وتقديم إعانات مالية لمرتبات موظفي القطاع العام، ومِنح موجهة الأهداف، وذلك لتمكين الحكومات دون الوطنية من الاضـطلاع بخدمات الاتصـال والاختبار وتنفيذ البرامج اللازمة للتخفيف من آثار الجائحة على الصحة العامة وتنفيذ الأولويات الطويلة الأمد المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

الميزنة وإدارة الشؤون المالية من أجل انتعاش أفضل

77 - إذا كانت اســـتجابات الطوارئ للجائحة غير متوانة مع الأولويات الأطول أمدا، فإن التعافي منها سيصبح مهمة أصعب مما هي عليه ويؤثر في تنفيذ الأهداف. ويمكن أن يسهم تعزيز الإصلاحات الجارية في الميزنة لتحقيق الأهداف في إدارة هذه المفاضلة. ويتطلب تحقيق الأهداف إرادة سياسية لتخصيص موارد كافية من الميزانية للقطاعات التي تسهم في تحقيق تلك الأهداف.

78 - والانعكاسات البالغة للأزمة الراهنة تؤكد بوجه خاص أوجه القصور الهامة في الاستثمار العام، في مجالات شـتى منها على سـبيل المثال الصـحة والتعليم والحماية الاجتماعية والهياكل الأسـاسـية وسـائر المجالات التي ترمي الأهداف إلى معالجتها. وينبغي أن تكون تنظيم التدابير المتخذة لدعم التعافي على الأمد الطويل متمحورة حول أولويات التنمية المسـتدامة الوطنية، مع تخصـيص موارد لمعالجة الانعكاسـات المدمِّرة الناجمة عن الجائحة على سـبل معيشـة الناس، وتجديد الالتزام بعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإنجاز من أجل التنمية المستدامة.

79 - ويمكن أن تشكِّل المشـتريات العامة أداةً حاسمة من أدوات النهوض بالتنمية المسـتدامة في السياق الراهن بأن تُتخذ أسـاسـاً لتغيير أنماط الإنتاج والاسـتهلاك، وتغيير أنماط التفكير السـائدة في القطاع العام، وتعبئة الموارد المحلية. وقبل عمليات الشـراء، تشـكِّل عمليات التقييم المسـبق للفعالية أمرا بالغ الأهمية. وينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بشراء السلع أو الأعمال أو الخدمات إلى تحليلات الجدوى ذات الصلة. وفي أقل البلدان نموا، تكون هذه الآليات إما مفقودة أو غير صـالحة. وتطلب بعض البلدان لإجراء عمليات شراء باهظة التكلفة استصدار الموافقة عليها مسبقاً من هيئة إشرافية، إلا أن تلك الهيئة تفتقر في كثير من الأحيان إلى القدرة التحليلية الكافية.

80 - ومن المهم أيضـا تعزيز تقييم كفاءة المشـتريات الحكومية. فوضـع أسـس فعالة للمقارنة يمكن أن يشكِّل ممارسـة سليمة، لأنه لا يبين أوجه اختلاف أسعار شراء السلع فحسب، بل يستلزم أيضـاً تفسيرات

وتفصيلات. ومن المفيد تعزيز نُظم للتقييم المسبق للاحتياجات من المشتريات ووضع أسس للمقارنة اللاحقة للنتائج باعتبارها أدوات شراء فعالة، ودعم تبادل الممارسات السليمة في مجال المشتريات العامة المستدامة.

هاء - التدريب والتوعية من أجل أهداف التنمية المستدامة

التوعية

81 - توصلت بعض البلدان إلى أن زيادة التوعية العامة في المجتمع ككل يمكن أن تشكِّل استراتيجية هامة في حشد الدعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياقات الوطنية ودون الوطنية، وتعزيز مشاركة الجهات صاحبة المصلحة ولفت الانتباه إلى ما يتصل بذلك من فجوات في المهارات والقدرات في المؤسسات العامة. وتوصلت بعض البلدان إلى أنه من المفيد وضع استراتيجية شاملة للاتصالات متعددة القنوات تستعين بمنابر وسائل التواصل الاجتماعي، والإذاعة والتلفزيون، والحوار المجتمعي، والعمل الجماعي للتفاعل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، إلى جانب إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن القضايا المواضيعية وتبادل المعارف على جميع المستويات. وفي المناطق الريفية، يمكن أن تيسِّر الشبكات الاجتماعية للباحثين والمسؤولين المحليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص سبل الحصول على البحوث التي تسهم في إذكاء الوعي وتوسِّع نطاق فهم أهداف التنمية المستدامة.

تدريب الموظفين الحكوميين

82 - يقتضي النهوض بالأهداف الوطنية للتنمية المستدامة أن يستند تدريب القوة العاملة في القطاع العام إلى المهارات اللازمة لضمان تنفيذ خطط التنمية الوطنية. ويمكن أن تمثِّل عمليات التقييمات لتحديد ما قد يعتري القدرات على جميع المستويات الحكومية من ثغرات نقطة مرجعية ثمينة في مجال التخطيط للقوة العاملة في القطاع العام ومتطلبات التدريب ذات الصلة بذلك. ويُتوقع بالنسبة للعديد من الحكومات أن تكشف هذه التقييمات عن حاجتها إلى تعزيز القدرات في مجال التخطيط على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك في مجال إدارة المخاطر والتصدي للأزمات. وتشير الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام المرتبطة بمبادئ الحوكمة الفعالة إلى مجالات ممارسة أخرى حيث يمكن أن يجري بشكل مفيد تعزيز مهارات وكفاءات محددة في الإدارة الحكومية.

83 - وتشكِّل برامج التعليم في المرحلة ما بعد الثانوية مصدرا رئيسيا للاختصاصيين في الإدارة العامة من المبتدئين في العديد من البلدان، كما أنها تتيح فرصا للتعلم المستمر وتعليم المهارات التنفيذية. ويمكن تعزيز مساهمة المدارس ومعاهد الإدارة العامة في تحقيق خطة عام 2030 باشتراط أن يكون جميع الخرِّيجين الجدد في الدراسات لنيل شهادات البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه مطَّلِعين على أهداف التنمية المستدامة وحاملين لأفكار عن سبل التعجيل بتنفيذها. ويمكن إدراج هذا الشرط في إجراءات الاعتماد استناداً إلى جملة أمور من بينها معايير التميُّز في برامج التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة التي وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة.

84 - وينبغي أن يكون التدريب الأساسي المتعلق بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة إلزامياً لجميع الموظفين الحكوميين، بمن فيهم الموظفون في الرتب التنفيذية والإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المفيد أن يُعزَّز فهم الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بناءً على مبادئ الحوكمة الفعالة من قِبل مستشاري الشؤون السياسية والمديرين العامين على نطاق جميع مهام الحكومة. ومن شأن إيجاد فهم مشترك

للكيفية التي يمكن بها لمختلف الإدارات إضـــفاء التزامن على جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف وتعزيز النهج المتعددة التخصصات أن يشكِّل إضافةً مناسبة التوقيت بشكل خاص لبرامج التدريب. ويمكن أن يقترن هذا التدريب بتدريب على الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام لتنفيذ تلك الأهداف، يُستهدف بحسب القطاعات والمهام الوظيفية. ويمكن أن تشكِّل المذكرات الإرشادية للاستراتيجية والتي نوقشت في الفصل الثالث – باء أساسا لذلك التدريب بمجرد أن يتم إعدادها على أكمل وجه.

الطرائق والموارد

85 – بالنظر إلى طابع خطة عام 2030، والتحديات المعقدة التي تواجه حكومة المستقبل وقوتها العاملة في القطاع الخاص، وضرورة التفاعل مع طائفة واسعة التنوع من الجهات المعنية، ينبغي أن يهدف التدريب في مجال الإدارة العامة إلى تعزيز مهارات تحليل السياسات وحل المشاكل إلى حد كبير. ويمكن أن يسهم ربط التعلم بإدارة التغيير وتطبيق مهارات جديدة على إصلاحات السياسة العامة إسهاما قويا في الميل إلى نشـــدان الأهداف والتحفيز، وينبغي أن يُدمج في فرص تدريب القوة العاملة. وســينطبق هذا النهج المتبع في تصميم برامج التدريب، بوجه خاص، على البرامج المرتبطة بالتطوير الوظيفي، وسيُعزَّز بإتاحة الوقت اللازم لممارســـة مهارات جديدة وتحويل المعارف إلى إجراءات. وتُقدَّم قيمة إضـــافية عندما يشـــمل التدريب تركيز الاهتمام على المهارات التي يمكن نقلها إلى مجالات السياسة العامة الأخرى والمهام الوظيفية. ويوجد أيضاً مجال للتدريب التقني القصير الأمد الذي يساعد الموظفين الحكوميين على أداء مهامهم اليومية. ويمكن ربط إمكانية الحصول على التدريب في الأمد القصير ولأمد أطول للموظفين الحكوميين بإدارة الأداء وتقييمه.

86 – وينبغي إيلاء الاعتبار لضـــمان المســـاواة الفعلية في الفرص في الحالات التي تُســـند فيها إلى الموظفين الحكوميين أعمالا تفوق طاقاتهم أو يتقاضـــون أجوراً زهيدة ويترددون في الاســـتفادة من العروض. ووفقاً لما جاء في النتائج المتمخضـــة عن تحليلات التكاليف إلى الفوائد في تعليم المهارات التنفيذية، فهذه الطريقة تنفرد بتكلفتها الباهظة بالنسبة للنتائج المحرزة، ويتعذر نسبيا الوصول إليها مقارنةً بالأشكال الأخرى لتدريب القطاع العام.

87 – ونظراً لتزايد التكاليف وتناقص الميزانيات، فإن محدودية الموارد أصـبحت تشـكل عائقاً رئيسـياً أمام تنمية القوة العاملة في القطاع العام في العديد من البلدان. فحيثما كانت إمكانية الربط بشبكة الإنترنت العالية السرعة متاحة بأسعار ميسورة وموثوق بها، يصبح التدريب على الإنترنت منطويا على إمكانات واعدة بسبل منها، على ســـبيل المثال، تقديم دورات إلكترونية مفتوحة حاشـــدة، وحلقات عمل افتراضـــية، وغير ذلك من أشـــكال التعلم القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات. وفي بعض البلدان، أتاح التحول الســـريع إلى التعليم عن طريق الإنترنت والعمل عن بعد في إطار التصـــدي لجائحة كوفيد-19 إمكانية النظر في زيادة التوسع في التعلم باستخدام أساليب قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، وكما هو الحال في مجالات أخرى لتقديم الخدمات العامة، فإن الفجوات الرقمية تعني أن العديد من الناس، بمن فيهم العاملون في القطاع العام، ما زالوا يفتقرون إلى التكنولوجيا أو المهارات اللازمة للتعليم عن بعد.

88 – ويشكّل تبادل المعارف أسلوبا أخر من أساليب معالجة القيود المفروضة على الموارد. فعلى الرغم من وجوب أن يتركز الاهتمام على بناء القدرات المحلية في مجال التدريب، فقد ترى بعض الحكومات فائدة في الاســـتفادة من المعارف والآليات التنظيمية للشـــبكات الدولية مثل الرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة

والرابطة الأفريقية للإدارة العامة والتنظيم. ويمكن أن تنظر معاهد التدريب في أفضل السبل للمساهمة في إعداد مواد مُيسَّرة وذات جودة عالية يمكن للآخرين الاستفادة منها وإدراجها في دوراتهم الدراسية.

89 - وقد ثبت أن التعلم من الأقران مفيد في العديد من مجالات السياسة العامة باعتباره بديلاً لأساليب التعلم التي تتبع نهج "من القمة إلى القاعدة"، ويمكن تعزيزه بالجهود النشطة التي تبذلها شبكات الاختصاصيين للمطابقة بين الأشخاص الذين يتمتعون بالخبرة وبين آخرين في مناطقهم أو مدنهم أو بلداتهم. ويتمثل أحد الأمثلة على ذلك في العمل مع الباحثين والمؤسسات الأكاديمية لإضفاء مزيد من الفعالية على التدريب نفسه، والجمع إلى حد أكبر بين الممارسات والمنح الدراسية.

الفصل الرابع

أعمال اللجنة في المستقبل

90 - ستواصل اللجنة مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقرِّرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولاته ومساعدته في أداء وظائفه. وستتكب اللجنة، في دورتها العشرين، على دراسة الموضوع الذي اعتمده المجلس لدورته لعام 2021 وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وستُعِدّ توصيات تتعلق بالسياسة العامة بشأن الحوكمة والجوانب المؤسسية لتلك المسألة.

91 - وستدعو اللجنة مرة أخرى البلدان المهتمة من البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية إلى الدخول في حوار تفاعلي مع الخبراء بشأن الجوانب المؤسسية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة أوجه الترابط بين الهدف 16 وجميع تلك الأهداف وفي ضوء جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها في أعقاب ذلك. وسيقترح الأعضاء جعل الحوار بندا دائما على جدول أعمال اللجنة حتى عام 2030.

92 - وأكدت اللجنة على أن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي أقرها المجلس في تموز/يوليه 2018، ظلت توفر إطارا شاملا مفيدا لعملها. ففي الدورة العشرين، ستتوسع اللجنة في هذا الإطار، مع التركيز على تعزيز الأساس التحليلي لسياسات الإصلاح المؤسسي القائمة على المبادئ، بطرق منها الدراسات والمؤشرات الإقليمية.

93 - واتفقت اللجنة أيضا على أن تضع في اعتبارها، عند تحليلها لبناء مؤسسات قوية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات، خصائص مختلف المناطق وطبيعة النزاعات في مختلف البلدان.

94 - وقررت اللجنة أن تواصل الممارسة المتمثلة في تشكيل أفرقة غير رسمية عاملة بين الدورات تعنى بالأعمال التمهيدية لدورتها المقبلة، مع مراعاة الحاجة إلى تقديم تحليلات تقنية ومتخصصة وتقييمات وتوصيات بشأن السياسة العامة للاسترشاد بها في الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 305/72.

95 - ونظراً للخبرة الثمينة المكتسبة من شكل الاجتماعات الإلكترونية، ستواصل اللجنة الاستفادة من هذه التكنولوجيا، ولا سيما في الفترة الممتدة بين الدورات لعقد اجتماعات أفرقتها العاملة غير الرسمية. والاجتماعات الإلكترونية ينبغي أن تكون مكمِّلة للدورة السنوية التي تُعقد بالحضور الفعلي في مقر الأمم المتحدة.

96 - وكانت المساهمة المستمرة التي ترد من المراقبين موضع ترحيب. وستنظر اللجنة في تعزيز إشراك الشباب المهتمين في الخدمة العامة، بطرق منها مثلاً دعوةُ المشاركين في نموذج محاكاة الأمم المتحدة إلى مراقبة مداولات الدورة العشرين على الإنترنت.

97 - وقررت اللجنة إبقاء أساليب عملها قيد الاستعراض، وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة تعاونها مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس ولجنة بناء السلام وغيرها من عمليات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بهدف تعزيز الروابط وتوفير التوجيه للمجلس من أجل تكوين نظرة متكاملة.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

بند جدول الأعمال	*العنوان أو الوصف*
2	جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2020/1)
4	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن تعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2020/2)
4	مساهمة من اللجنة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020
6	مذكرة من الأمانة العامة بشأن الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة: تطبيق المبادئ واستعراض النواتج (E/C.16/2020/3)
7	مذكرة من الأمانة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن إدارة القوى العاملة في الحكومات والقطاع العام في العصر الرقمي (E/C.16/2020/4)
8	مذكرة من الأمانة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن إعادة إنشاء مؤسسات ونظم ذات مصداقية للحوكمة والإدارة العامة بعد انتهاء النزاع (E/C.16/2020/5)
9	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن الميزنة من أجل أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2020/6)
10	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن تدريب الموظفين العموميين فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2020/7)
10	ورقة غرفة اجتماعات بشأن التدريب والتوعية من أجل أهداف التنمية المستدامة: تجربة غانا

المرفق الثاني

مراسلات واجتماعات إلكترونية غير رسمية عُقدت خلال الدورة التاسعة عشرة

قدم مدير شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، جوانغ زهو، رسالة إلى جميع الأعضاء في اللجنة في 28 نيسان/أبريل 2020، بصفته الرئيس المؤقت للدورة، أحال بها خمسة ترشيحات إلى مكتب الدورة التاسعة عشرة وردت من الأعضاء خلال الفترة الممتدة بين الدورتين. ومع عدم اعتراض أي عضو في إطار الموافقة الصامتة، اعتُبر أعضاء المكتب منتخَبين بالتزكية في 1 أيار/مايو. وقررت اللجنة إرجاء حوارها مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ونظرت اللجنة في جميع البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال من خلال صيغة جمعت بين مشاورات خطية واجتماعات غير رسمية عُقدت في 13 و 15 و 18 و 21 و 27 و 28 أيار/مايو، باستخدام منصة افتراضية. واختتمت أعمالها باعتماد مشروع التقرير في 28 أيار/مايو. وأدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ليو جنمين، بكلمة ختامية.

الحضور

شارك في الاجتماعات الإلكترونية غير الرسمية للدورة أعضاءُ اللجنة الـ 23 التالية أسماؤهم: ليندا بيلمس (الولايات المتحدة الأمريكية)، وغيرت بوكارت (بلجيكا)، وأوبما شودري (الهند)، وإيمانويل داشون (فرنسا)، وكريستينا دوارت (كابو فيردي)، وجيرالدين ج. فريزر – موليكيتي (جنوب أفريقيا)، وعلي حمزة (ماليزيا)، ومَا هزو (الصين)، وبول جاكسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وبريدجيت كاتسريكو (غانا)، ومارغريت كوبيا (كينيا)، ولينوس توسان ميندجانا (الكاميرون)، ولويس مويلمان (هولندا)، وغريغوريو مونتيرو (الجمهورية الدومينيكية)، ولمياء المبيض بساط (لبنان)، ويوراي نيميتس (سلوفاكيا)، وكاتارينا أوت (كرواتيا)، وريجينا سيلفيا باتشيكو (البرازيل)، وموني بيزاني (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، وأورا – أورن بوتشاروين (تايلند)، وديفان رُو (جامايكا)، وعبد الحق سايحي (الجزائر)، وهينري ساردايان (الاتحاد الروسي). ولم يتمكن جوهر رضوي (بنغلاديش) من المشاركة.

ودُعي مراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات حكومية وأخرى غير حكومية ذات صلة إلى تقديم بيانات خطية قبل انعقاد الدورة وأثناءها. ويمكن الاطلاع على بيانات المراقبين في الصفحة الشبكية للجنة (https://publicadministration.un.org/en/cepa).